

## القسم رقم ٣١ "التضخم الجامح"

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين القسم رقم ٣١ "التضخم الجامح" من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، كما صدر من غير أي تعديل.

## القسم ٣١

### التضخم الجامح

#### نطاق هذا القسم

١.٣١ ينطبق هذا القسم على المنشآت التي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذي تضخم جامح. ويتطلب هذا القسم من مثل هذه المنشآت إعداد قوائم مالية مُعدّلة بأثار التضخم الجامح.

#### الاقتصاد ذو التضخم الجامح

٢.٣١ لا يضع هذا القسم معدلاً مطلقاً يُعدّ عنده الاقتصاد مُتسماً بالتضخم الجامح. ويجب على إدارة المنشأة الاجتهاد أخذاً في الحسبان كل المعلومات المتاحة والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر المؤشرات الممكنة الآتية للتضخم الجامح:

- (أ) يفضل عموم السكان الاحتفاظ بثروتهم في صورة أصول غير نقدية أو بعملة أجنبية مستقرة نسبياً. ويتم فوراً استثمار المبالغ المحتفظ بها بالعملة المحلية للحفاظ على القوة الشرائية.
- (ب) يتعامل عموم السكان مع المبالغ النقدية ليس بالعملة المحلية ولكن بعملة أجنبية مستقرة نسبياً. ويمكن أن يتم الإعلان عن الأسعار بتلك العملة.
- (ج) تتم المبيعات والمشتريات لأجل بأسعار تعوض الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية خلال فترة الائتمان. حتى ولو كانت الفترة قصيرة.
- (د) يتم ربط معدلات الفائدة والأجور والأسعار بمؤشر للأسعار.
- (هـ) يقارب معدل التضخم المتراكم على مدى ثلاث سنوات، أو يتجاوز، نسبة ١٠٠٪.

#### وحدة القياس في القوائم المالية

٣.٣١ يجب التعبير عن كل المبالغ المعروضة في القوائم المالية للمنشأة التي تُعد عملتها الوظيفية عملة اقتصاد ذي تضخم جامح بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير. ويجب أيضاً التعبير عن المعلومات المقارنة للفترة السابقة المطلوبة بموجب الفقرة ١٤.٣، وأي معلومات فيما يتعلق بفترة أسبق، بوحدة القياس الجارية في تاريخ التقرير.

٤.٣١ تتطلب إعادة عرض القوائم المالية وفقاً لهذا القسم استخدام مؤشر عام للأسعار، يعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة. وتتوفر في معظم الاقتصادات مؤشر عام معترف به للأسعار، يتم إعداده عادة من قبل الحكومة، وتتبعه المنشآت.

#### إجراءات إعادة عرض القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية

## قائمة المركز المالي

- ٥.٣١ يتم إعادة عرض مبالغ قائمة المركز المالي عن طريق تطبيق مؤشر عام للأسعار إذا لم يكن معبراً عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير.
- ٦.٣١ لا يتم إعادة عرض البنود النقدية لأنه يتم التعبير عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير. والبنود النقدية هي النقود المحتفظ بها والبنود التي سيتم استلامها أو دفعها نقداً.
- ٧.٣١ يتم تعديل الأصول والالتزامات المربوطة بالتغيرات في الأسعار بموجب اتفاقية، مثل السندات والقروض المربوطة بمؤشر، وفقاً للاتفاقية، ويتم عرضها بهذا المبلغ المعدل في قائمة المركز المالي المُعاد عرضها.
- ٨.٣١ تُعد جميع الأصول والالتزامات الأخرى غير نقدية:
- (أ) يتم تسجيل بعض البنود غير النقدية بالمبالغ الجارية في نهاية فترة التقرير، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق والقيمة العادلة، لذلك لا يتم إعادة عرضها. ويتم إعادة عرض جميع الأصول والالتزامات الأخرى غير النقدية.
- (ب) معظم البنود غير النقدية يتم تسجيلها بالتكلفة أو بالتكلفة مطروحاً منها الإهلاك؛ وعليه يتم التعبير عنها بالمبالغ الجارية في تاريخ اقتنائها. ويتم تحديد التكلفة، أو التكلفة مطروحاً منها الإهلاك، التي يُعاد عرضها لكل بند عن طريق تطبيق التغير في أحد المؤشرات العامة للأسعار، من تاريخ الاقتناء إلى نهاية فترة التقرير، على التكلفة التاريخية للبند وإهلاكه المتراكم.
- (ب أ) يتم تسجيل بعض البنود غير النقدية بالمبالغ الجارية في تواريخ أخرى بخلاف تاريخ الاقتناء أو تاريخ التقرير، على سبيل المثال، العقارات والآلات والمعدات التي تمت إعادة تقويمها في تاريخ سابق. وفي هذه الحالات، يتم إعادة عرض المبالغ الدفترية من تاريخ إعادة التقويم.
- (ج) يتم تخفيض المبلغ المُعاد عرضه لبند غير نقدي، وفقاً للقسم ٢٧ "الهبوط في قيمة الأصول" عندما يتجاوز المبلغ الممكن استرداده منه.
- ٩.٣١ في بداية الفترة الأولى لتطبيق هذا القسم، يتم إعادة عرض مكونات حقوق الملكية، باستثناء الأرباح المبقة وأي فائض إعادة تقويم، عن طريق تطبيق مؤشر عام للأسعار بدءاً من التواريخ التي تمت فيها المساهمة بالمكونات أو التواريخ التي نشأت فيها المكونات بأية صورة أخرى. ويتم استبعاد أي فائض إعادة تقويم يكون قد نشأ في فترات سابقة. وتشتق الأرباح المبقة المُعاد عرضها من جميع المبالغ الأخرى الواردة في قائمة المركز المالي المُعاد عرضها.
- ١٠.٣١ في نهاية الفترة الأولى وفي الفترات اللاحقة، يتم إعادة عرض جميع مكونات حقوق الملكية الخاصة بالملاك عن طريق تطبيق مؤشر عام للأسعار بدءاً من بداية الفترة أو من تاريخ المساهمة، إذا كان متأخراً. ويتم الإفصاح عن التغيرات في حقوق ملكية الملاك للفترة وفقاً للقسم ٦ "قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة الدخل والأرباح المبقة".

## قائمة الدخل الشامل وقائمة الدخل

- ١١.٣١ يجب التعبير عن جميع البنود الواردة في قائمة الدخل الشامل (وقائمة الدخل، في حال عرضها) بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير. ولذلك، يلزم إعادة عرض جميع المبالغ عن طريق تطبيق التغير في المؤشر العام للأسعار بدءاً من التواريخ التي تم فيها بشكل أولي إثبات بنود الدخل والمصروفات في القوائم المالية. وإذا كان التضخم العام متوازن تقريباً على مدار الفترة، وكانت بنود الدخل والمصروفات تنشأ بصورة متوازنة تقريباً على مدار الفترة، فقد يكون من المناسب استخدام معدل متوسط للتضخم.

## قائمة التدفقات النقدية

١٢.٣١ يجب على المنشأة التعبير عن جميع البنود الواردة في قائمة التدفقات النقدية بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير.

## المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي

١٣.٣١ في فترة التضخم، تفقد المنشأة التي تحتفظ بأصول نقدية زيادة عن الالتزامات النقدية قوة شرائية، وتكسب المنشأة التي عليها التزامات نقدية زيادة عن الأصول النقدية قوة شرائية، طالما لم تكن الأصول والالتزامات مربوطة بمستوى أسعار. ويجب على المنشأة أن تضمن المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي في الربح أو الخسارة. ويجب على المنشأة مقاصدة التعديل الذي تم إجراؤه وفقاً للفقرة ٧.٣١ على تلك الأصول والالتزامات المربوطة بموجب اتفاقية بالتغيرات في الأسعار مقابل المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي.

## الاقتصادات التي لم تعد ذات تضخم جامح

١٤.٣١ عندما لا يُعد اقتصاد ما ذا تضخم جامح ولا تستمر المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية المُعدَّة وفقاً لهذا القسم، فإن المنشأة يجب عليها معالجة المبالغ المُعبر عنها بعملة العرض في نهاية فترة التقرير السابقة على أنها الأساس للمبالغ الدفترية في قوائمها المالية اللاحقة.

## الإفصاحات

- ١٥.٣١ يجب على المنشأة التي ينطبق عليها هذا القسم الإفصاح عمّا يلي:
- (أ) حقيقة أنه قد تم إعادة عرض القوائم المالية وبيانات الفترات السابقة الأخرى تبعاً للتغيرات في القوة الشرائية العامة للعملة الوظيفية.
  - (ب) ماهية ومستوى مؤشر الأسعار في تاريخ التقرير والتغيرات خلال فترة التقرير الحالية وفترة التقرير السابقة.
  - (ج) مبلغ المكسب أو الخسارة من البنود النقدية.